



منظمة الأغذية
والزراعة للأمم
المتحدة

联合国
粮食及
农业组织

Food and
Agriculture
Organization
of the
United Nations

Organisation des
Nations Unies
pour
l'alimentation
et l'agriculture

Продовольствен
ная и
сельскохозяйств
енная
организация
Объединенных

Organización
de las
Naciones Unidas
para la
Agricultura y la
Alimentación



الاجتماع المشترك

الاجتماع المشترك

بين الدورة السادسة بعد المائة للجنة البرنامج
والدورة الثامنة والثلاثين بعد المائة للجنة المالية

روما، 23 مارس/آذار 2011

التقدم المحرز في تنفيذ برنامج التعاون التقني

الموجز التنفيذي

◀ في 15 يناير/كانون الثاني 2011، تمت الموافقة على 415 مشروعاً من مشاريع برنامج التعاون التقني بقيمة إجمالية قدرها 114.5 مليون دولار أمريكي مقابل اعتماد صاف للفترة 2008-2009 بقيمة 103.5 مليون دولار. وبلغت المصروفات من هذا الاعتماد 80.3 مليون دولار، وهو ما يمثل 78 في المائة من الاعتمادات.

◀ وفي 15 يناير/كانون الثاني 2011، تمت الموافقة على 224 مشروعاً بقيمة 58.2 مليون دولار مقابل اعتماد برنامج التعاون التقني للفترة 2010-2011 بقيمة 106.6 مليون دولار، وهو ما يمثل 55 في المائة من الاعتماد.

◀ وتواصل الأمانة اتخاذ التدابير اللازمة لإبلاغ أصحاب المصلحة بالتغييرات التي تطرأ على إدارة برنامج

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحد من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت

على العنوان التالي: www.fao.org

التعاون التقني، بما في ذلك من خلال إرسال خطابات إلى النظراء الحكوميين المعنيين ومواد التدريب وموقع برنامج التعاون التقني على الإنترنت. وقد بدأ العمل لاستخلاص الدروس من السنة الأولى من تطبيق اللامركزية من أجل الاستمرار في تبسيط الإجراءات وتعزيز آليات ضمان الجودة.

◀ ويتم الإقرار بأهمية رصد نتائج برنامج التعاون التقني والجهود جارية لتعزيز القدرة على رصد النتائج التي تحققت من خلال تنفيذ المشاريع الميدانية ورفع تقارير بشأنها بشكل أفضل، بما في ذلك برنامج التعاون التقني. ولكن يتعين إنشاء آلية لتمكين جمع المعلومات عن هذه النتائج وتحليلها نظراً إلى أن أهم نتائج مشاريع برنامج التعاون التقني تميل إلى أن تصبح قابلة للقياس بعد انتهاء المشروع.

الإجراءات التي يقترح على الاجتماع المشترك اتخاذها

◀ يرجى من اللجنتين الأخذ علماً بالتقدم المحرز في تنفيذ برنامج التعاون التقني مقابل اعتماد الفترة 2009-2008 والفترة 2010-2011 في سياق تطبيق اللامركزية.

◀ ويرجى من اللجنتين أيضاً الاتفاق على تخصيص نسبة 0.4 في المائة من اعتماد برنامج التعاون التقني لتسهيل إعداد المكاتب الميدانية للتقارير بشأن نتائج برنامج التعاون التقني التي تتحقق بعد انتهاء المشاريع.

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن المضمون الفني لهذه الوثيقة إلى:

السيد Richard China

مدير شعبة دعم وضع السياسات والبرامج

الهاتف: +39 (06) 570-55242

أولاً - موافقات ومصروفات برنامج التعاون التقني

مقابل اعتماد الفترة 2009-2008

1 - في 15 يناير/كانون الثاني 2011، تمت الموافقة على 415 مشروعاً من مشاريع برنامج التعاون التقني بقيمة إجمالية قدرها 114.5 مليون دولار أمريكي مقابل اعتماد صاف للفترة 2009-2008 بقيمة 103.5 مليون دولار. وتهدف البرمجة الإضافية البالغ نسبتها 10 في المائة إلى ضمان الإنفاق الكامل للاعتماد مع مراعاة أن متوسط معدل الإنفاق لمشاريع برنامج التعاون التقني يتراوح بين 85 و90 في المائة من ميزانياتها المعتمدة.

2 - وبلغت المصروفات مقابل اعتماد الفترة 2009-2008 مبلغاً قدره 80.3 مليون دولار أمريكي في 15 يناير/كانون الثاني 2011، وهو ما يمثل 78 في المائة من مجموع الاعتماد (الجدول 1) وبلغ متوسط المصروفات الشهرية مقابل هذا الاعتماد 1.6 مليون دولار في 2008 و 2.5 مليون دولار في 2009، و2.6 دولار في عام 2010. وسيؤدي متوسط معدل المصروفات الشهرية البالغ 1.93 مليون دولار خلال الفترة من يناير/كانون الثاني إلى ديسمبر/كانون الأول 2011 إلى ضمان إنفاق الاعتماد بالكامل بحلول نهاية 2011.

الجدول 1: موافقات ومصروفات برنامج التعاون التقني مقابل اعتماد الفترة 2009-2008 في 15 يناير/كانون الثاني 2011

المصروفات	الموافقات	
(بآلاف) الدولارات الأمريكية	(بآلاف) الدولارات الأمريكية	
30 428	56 258	دعم التنمية
6 698	7 769	مساعدات الطوارئ
17 269	22 515	مرفق برنامج التعاون التقني
25 923	27 971	مبادرة مكافحة ارتفاع الأسعار (الإمداد بالمدخلات/ المساعدات التقنية)
80 318	114 228	المجموع

ثانياً - موافقات ومصروفات برنامج التعاون التقني

مقابل اعتماد 2011-2010

3 - تمت الموافقة في 15 يناير/كانون الثاني 2011 على ما مجموعه 224 مشروعاً بقيمة تبلغ 58.2 مليون دولار أمريكي مقابل اعتماد برنامج التعاون التقني للفترة 2011-2010 بقيمة 106.6 مليون دولار، وهو ما يمثل 55 في المائة من الاعتماد البالغ 106.6 مليون دولار. وفي الوقت نفسه، أنفقت نسبة 55 في المائة من قيمة الميزانيات المعتمدة (الجدول 2).

الجدول 2: موافقات ومصروفات برنامج التعاون التقني مقابل اعتماد 2010-2011 في 15 يناير/كانون الثاني 2011

المصروفات	الموافقات	
(بآلاف) الدولارات الأمريكية	(بآلاف) الدولارات الأمريكية	
3002	41 759	دعم التنمية
904	6 674	مساعدات الطوارئ
2 332	9 807	مرفق برنامج التعاون التقني
6 238	58 240	المجموع

4 - إن مقارنة المستوى الشامل للموافقات البالغ 55 في المائة في 15 يناير/كانون الثاني من السنة الثانية من فترة السنتين الحاليين بمستويات الموافقة في الفترة نفسها مقابل اعتمادات فترات السنتين السابقتين هي على النحو التالي: فترة السنتين 2006-2007 نسبة 50 في المائة، فترة السنتين 2008-2009 نسبة 73 في المائة (31 في المائة من مشاريع مبادرة مكافحة ارتفاع الأسعار و42 في المائة بالنسبة لجميع المشاريع الأخرى). ويتوقع أن يزيد اعتماد الفترة 2010-2011 عن البرمجة المحددة بأقل من 5 في المائة نظراً إلى أنه يتوقع أن تؤدي زيادة مستوى سلطة مسؤولي الميزانية على موارد المشاريع المخصصة إلى ارتفاع مستوى المصروفات مقابل الميزانيات المعتمدة.

5 - ويتضمن الجدول 3 توزيع موافقات برنامج التعاون التقني بحسب الأقاليم بالإضافة إلى نسبة التخصيص الإقليمي المعتمد.

الجدول 3: توزيع موافقات برنامج التعاون التقني مقابل المخصصات الإقليمية والأقليمية والخاصة بالطوارئ في 15 يناير/كانون الثاني 2011

الإقليم	الموافقات	المخصصات الإقليمية	النسبة من الاعتماد الموافق عليه
	(بآلاف) الدولارات الأمريكية	(بآلاف) الدولارات الأمريكية	
أفريقيا	20 815	35 027	59
آسيا والمحيط الهادئ	11 027	21 016	52
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	9 235	15 763	59
أوروبا وآسيا الوسطى	4 404	8 703	51
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	5 151	6 962	74
أقاليم	935	3 197	30
طوارئ	3 197	15 986	42
المجموع	58 240	106 574	55

6 - ويقل مستوى الموافقة على مشاريع حالات الطوارئ من المتوسط العالمي. وفي حال استمر هذا الاتجاه في النصف الثاني من عام 2011، فإنه سيعاد بشكل تدريجي تخصيص الموارد غير المطلوبة لتدخلات حالات الطوارئ لمشاريع التنمية من أجل رصد الاعتماد بكامله قبل نهاية فترة السنتين. وفي هذا الصدد، تم تشجيع المكاتب الميدانية على مواصلة إعداد مقترحات المشاريع بحيث تكون المشاريع جاهزة للموافقة عليها في النصف الثاني من السنة في حال توافر موارد غير مرصودة. وإذا لم تتوفر هذه الموارد، فإنه ستتم الموافقة على المشاريع المعلقة خلال الأشهر الأولى من عام 2012.

7 - وبلغ متوسط الوقت اللازم لتجهيز طلبات الحصول على المساعدة الإنمائية في إطار برنامج التعاون التقني التي تلقتها المنظمة بعد تطبيق اللامركزية 3.5 أشهر (وتجدر الإشارة إلى أن متوسط الوقت كان ستة أشهر قبل تطبيق اللامركزية على برنامج التعاون التقني). والجدير بالذكر أيضاً أن نسبة 72 في المئة من المشاريع المعتمدة في عام 2010 بدأ تنفيذها في غضون الأشهر الثلاثة الأولى من الموافقة مقارنة بنسبة 58 في المائة من المشاريع المعتمدة في فترة السنتين 2008-2009. وهكذا يبدو أن تفويض السلطات إلى المكاتب الميدانية فيما يتعلق ببرنامج التعاون التقني له تأثير إيجابي أيضاً على التأخير في عملية التنفيذ.

8 - ويتضمن الجدول 4 مصروفات المشاريع الموافق عليها بحسب الإقليم والمستوى الأقليمي وحالات الطوارئ مقابل اعتماد الفترة 2010-2011 في 15 يناير/ كانون الثاني 2011.

الجدول 4: توزيع مصروفات برنامج التعاون التقني مقابل المخصصات الإقليمية والأقليمية والخاصة بحالات الطوارئ في 15 يناير/ كانون الثاني 2011

الإقليم	الموافقات		النسبة من الاعتماد الموافق عليه
	المخصصات الإقليمية		
	(بالآلاف) الدولارات الأمريكية	(بالآلاف) الدولارات الأمريكية	
أفريقيا	2 050	10	6
آسيا والمحيط الهادئ	1 557	14	7
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	551	6	3
أوروبا وآسيا الوسطى	546	12	6
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	428	8	6
أقاليمي	201	22	6
طوارئ	905	14	6
المجموع	6238	11	6

9- وقد كان توزيع الموافقات حسب الأهداف الاستراتيجية/الوظيفية في 15 يناير/كانون الثاني 2011 على النحو التالي (الجدول 5):

الجدول 5: الموافقات بحسب الهدف الاستراتيجي/الوظيفي مقابل اعتماد 2010-2011 في 15 يناير/كانون الثاني 2011

الميزانية بآلاف الدولارات	عدد المشاريع*	الموضوع	الهدف الاستراتيجي/الوظيفي
12 954	52	الإنتاج المحصولي	ألف
6 239	28	الإنتاج الحيواني	باء
5 341	33	مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية	جيم
1 525	10	سلامة الأغذية	دال
5 216	23	الغابات	هاء
6 779	41	الموارد الطبيعية	واو
3 542	30	الأسواق	زاي
5 797	45	الأمن الغذائي	حاء
5 976	17	حالات الطوارئ	طاء
0	0	المساواة بين الجنسين	ياء
2 881	19	الاستثمارات	كاف
1 990	20	التعاون الفعلي	لام
59 240	318	المجموع	

* نظراً إلى أن المعلومات تتضمن مكوّنات مرفق برنامج التعاون التقني، فإن مجموع عدد المشاريع لا يتساوى مع العدد المشار إليه في الفقرة 3 أعلاه.

ثالثاً- تطبيق اللامركزية على إدارة برنامج التعاون التقني

ألف- معلومات إلى البلدان الأعضاء وقدرات المكاتب الميدانية للمنظمة

10 - اتخذت الأمانة، بناء على طلب الاجتماع المشترك في دورته الأخيرة المعقودة في 27 أكتوبر/تشرين الأول 2010، تدابير مختلفة لإحاطة البلدان الأعضاء علماً بتطبيق اللامركزية على إدارة البرنامج:

- طُلب من رؤساء المكاتب الميدانية للمنظمة الذين يشكلون جهات الاتصال للحوار بين النظراء الحكوميين الوطنيين والمنظمة بشأن جميع المسائل ذات الصلة ببرنامج التعاون التقني على المستوى القطري أن يبلغوا رسمياً عن التغييرات ذات الصلة بشأن إجراءات برنامج التعاون التقني، وخاصة فيما يتعلق بتقديم طلبات الحصول على الدعم في إطار البرنامج؛
- يجري حالياً إعداد مواد إعلامية/تدريبية لتمكين جميع المكاتب الميدانية من تقديم إحاطات كاملة إلى النظراء الحكوميين وغيرهم من أصحاب المصلحة بشأن طرق الاستفادة من برنامج التعاون التقني ومعايير البرنامج؛
- تم تحديث موقع البرنامج على شبكة الإنترنت لإبراز أحدث التغييرات وثمة عملية تحديث أخرى جارية، ولا سيما فيما يتعلق بتوسيع الجزء بشأن "أسئلة تتردد كثيراً"؛
- سيتم إعداد كتيّب لتوجيه أصحاب المصلحة الوطنيين في مجال استخدام البرنامج، مع الإشارة إلى الغرض من البرنامج وطرائق طلب المساعدة والمعايير التي يعتمدها البرنامج.

11 - وأوصى الاجتماع المشترك خلال دورته الأخيرة بأن تضمن "الأمانة تمتع جميع المكاتب الميدانية بالقدرات اللازمة وذات المردودية التكاليفية لضمان استفادة البلدان التي تعمل من أجلها على أكمل وجه من برنامج التعاون التقني". وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنه بالإضافة إلى إصدار دليل برنامج التعاون التقني في يناير/كانون الثاني 2010 الذي يحتوي على توجيهات مفصلة حول كامل دورة صياغة البرنامج وتنفيذه، فقد تم توفير التدريب لجميع المكاتب الميدانية في عام 2009، وجرى تكملة ذلك في عام 2010 من خلال توفير تدريب وإحاطات خاصة لبعض الموظفين الإقليميين والإقليميين الفرعيين المعنيين بعملية الموافقة على البرنامج. وتم إنشاء وظائف وشغلها في جميع المكاتب الإقليمية (ما عدا في المكتب الاقليمي لأفريقيا حيث يُستعان بخدمات مستشار لتكملة الموظفين الحاليين إلى حين الانتهاء من عملية التوظيف) لدعم اللامركزية وتقديم المساعدة إلى المكاتب الميدانية الأخرى. ويجري تعزيز هؤلاء المسؤولين التابعين للبرنامج في المكاتب الميدانية والموظفين الذين يساعدهم من قبل موظفي البرنامج في المقر الموجود في شعبة دعم وضع السياسات والبرامج الذين يقدمون المعاونة الحاسوبية كملاذ أخير.

12 - واتسم تطبيق اللامركزية في إدارة البرنامج بالفعالية لقرابة 15 شهراً، وكما هو وارد في الجزء الثاني أعلاه، فإن السنة الأولى كانت إيجابية على ضوء مؤشرات كمية، مثل مستويات الموافقة والفترة الزمنية الفاصلة بين تلقي طلب المساعدة والموافقة عليه.

13 - وسعيًا إلى استخلاص دروس ذات طابع نوعي، بدأت الأمانة استعراضاً لنوعية المشاريع المعتمدة في سياق تطبيق اللامركزية من أجل التأكد من احترام معايير البرنامج وغيرها من القواعد ومن فعالية آليات ضمان النوعية المعتمدة.

14 - وبموازاة هذه الممارسة، طُلب من المسؤولين في المكاتب الميدانية وفي المقر الذين تفاعلوا بشكل كبير مع البرنامج خلال 2010، تقديم معلومات عن تجاربهم في مجال تطبيق اللامركزية على إدارة البرنامج وتوصياتهم بشأن كيفية زيادة توضيح إجراءات البرنامج وتبسيطها.

15- واستناداً إلى استعراض نوعيّة المشاريع والتعليقات الواردة من المسؤولين في السنة الأولى من تطبيق اللامركزية، سيتم تنقيح دليل البرنامج ليأخذ في الاعتبار الخبرات والتوصيات وسيتم تعديل آليات ضمان النوعية وتعزيزها إذا لزم الأمر. وسيستفاد من المبادرات المذكورة أعلاه أيضاً لتحديد الحاجة لتوفير المزيد من التدريب لموظفي المكاتب الميدانية أو المقر أو لنظرائهم، أو لتوفير أدوات أو قوالب إضافية.

باء- المساواة بين الجنسين

16- قدّم الاجتماع المشترك بين اللجنتين، في دورته الأخيرة، تعليماً على غياب مشاريع للبرنامج موافق عليها في إطار الاعتماد للفترة 2010-2011 وتساهم في تحقيق الهدف الاستراتيجي كاف "المساواة بين الجنسين". وكما هو مبين في الجدول 5 أعلاه، لم يتغيّر هذا الوضع منذ أكتوبر/تشرين الأول 2010.

17- ولكن على الرغم من عدم طلب أية مشاريع حتى الآن في فترة السنتين الحالية للمساعدة في إطار الهدف الاستراتيجي كاف، فإن تعميم المساواة بين الجنسين يشكل معياراً من معايير البرنامج¹ لأغراض الموافقة ويتم تقييم جميع المشاريع استناداً إلى مدى مراعاتها للمساواة بين الجنسين. وجميع المشاريع الموافقة عليها مؤهلة نظراً لمستواها الخاص بالاهتمام بقضايا المساواة بين الجنسين، كما هو موضح في الجدول 6 أدناه بالنسبة لفترتي السنتين الماضية والحالية.

الجدول 6: عدد المشاريع الموافقة عليها بحسب العنصر الجنساني في فترة السنتين 2008-2009 وفترة السنتين 2010-2011 (باستثناء مرافق برنامج التعاون التقني)

العنصر	التعريف	2009-2008	*2010-2011
التركيز على المساواة بين الجنسين	يهدف المشروع إلى تعزيز المساواة بين الجنسين في القطاع الزراعي/الريفي. ويعالج الفجوات بين الجنسين وأشكال التمييز أو عدم المساواة.	3	8
تعميم المساواة بين الجنسين	يهدف المشروع إلى تحقيق هدف أساسي آخر ولكن قضايا المساواة بين الجنسين تعالج بشكل واضح في جميع مراحل دورة المشروع وتبرز في نتائج المشروع والأنشطة وفي منهجية التنفيذ أو استراتيجيته.	97	45

¹ ينص المعيار 9 من معايير برنامج التعاون التقني على ما يلي: يجب أن تراعي المساعدة المدعومة من برنامج التعاون التقني المنظور الجنساني في مراحل التحديد والتصميم والتنفيذ وأن تكون متماشية مع خطة عمل المنظمة للمساواة بين الجنسين.

4	6	يهدف المشروع على وجه التحديد إلى تحسين وضع النساء المحرومات في المناطق الريفية أو الحضرية لتقليل الفجوات بين الجنسين.	العمل الإيجابي في مجال المساواة بين الجنسين؛
66	180	ليس للمشروع أي أثر مهم مباشر (إيجابي أو سلبي) في الاحتياجات الخاصة بالجنسين ومصالح الرجال والنساء.	الحياد الجنساني

* في 31 ديسمبر/كانون الأول 2010

18- وبالإضافة إلى ذلك، ونظراً إلى أن مسألة المساواة بين الجنسين تعتبر أولوية تشمل جميع القطاعات بالنسبة للمنظمة، فإنه يتوقع اعتماد نهج يراعي المساواة بين الجنسين من جانب أفرقة مهام المشاريع المكلفة بتنفيذ مشاريع البرنامج، بغض النظر عن نوع العنصر الجنساني الذي يتبين أنه الأنسب وقت الموافقة. لكن إلغاء وظيفة مسؤول قضايا المساواة بين الجنسين في جميع المكاتب الميدانية باستثناء المكتب الإقليمي لأفريقيا بسبب قطع التمويل خلال عملية الإصلاح يعيق دعم التنفيذ المراعي للجنسين في البرنامج (والمشاريع الميدانية الأخرى). وثمة تقييم جار بشأن "دور المنظمة وعملها فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتحقيق التنمية"، يشمل في نطاقه مشاريع البرنامج، ويتوقع أن يقدم توجيهات بشأن كيفية تعزيز احترام معيار المساواة بين الجنسين أثناء صياغة مشروع من مشاريع البرنامج وتنفيذه، عند الاقتضاء.

جيم- النتائج

19- طلب الاجتماع المشترك، في دورته الأخيرة في أكتوبر/تشرين الأول 2010، إدراج معلومات عن نتائج مشاريع البرنامج في التقارير ذات الصلة المرفوعة إلى الأجهزة الرئاسية. وسيستمر التقرير الرئيسي الذي يحتوي على معلومات عن نتائج البرنامج في أن يسمى تقرير تنفيذ البرامج. ويجري استكمال هذه الوثيقة وإثرائها بالتقييمات الموضوعية والقطرية التي يطلع بها مكتب التقييم² والتي تشتمل على عينة تمثل مشاريع البرنامج. وعلاوة على ذلك، تستخدم تقارير ووثائق مخصصة لتوفير المعلومات عن نتائج المنظمة، بما في ذلك "the Global Synthesis on the Beneficiary Satisfaction and Impact Assessment of ISFP TCP Projects" (التقرير التوليقي العالمي بشأن رضا الجهات المستفيدة وتقييم أثر مشاريع برنامج التعاون التقني الخاصة بالمبادرة المتعلقة بالارتفاع الحاد في أسعار الأغذية) الذي نشر مؤخراً في عام 2010 من قبل أمانة مبادرة مكافحة ارتفاع أسعار الأغذية.

² يتم نقل ما يعادل 0.5 في المائة من اعتمادات برنامج التعاون التقني لفترة السنتين إلى مكتب التقييم كمساهمة في تحمّل تكاليف هذه التقييمات.

20- لكن من المسلّم به أنه هناك ما يعيق قدرة الأمانة على إعداد تقارير بشكل مستمر بشأن نتائج مشاريع برنامج التعاون التقني وتأثيرها المحفز بخصوص كل مشروع. ويتعلق أحد هذه القيود بطبيعة البرنامج لأنه سيكون من المكلف والمعقد على نحو كبير إجراء تقييم منهجي لجميع المشاريع التي يمولها البرنامج في فترة السنتين المحددة، نظراً لعدد المشاريع وطائفة المجالات الفنيّة المشمولة، وتكرار مثل هذا التقييم على فترات منتظمة.

21- وسعيّاً إلى التغلب على هذا العائق، تسترجع الأمانة تجربة عام 2008 عندما تم إجراء استبيان يهدف إلى جمع المعلومات بشأن نواتج مشاريع برنامج التعاون التقني (مثل عدد الأشخاص الذين تم تدريبهم والاستراتيجيات التي جرى إعدادها ومواقع الشرح والإثبات التي تم إنشاؤها) والنتائج (مثل زيادة الغلّة وتخفيض خسائر ما بعد الحصاد واعتماد التشريعات) وإبراز الاستنتاجات في تقرير تنفيذ البرامج للفترة 2006-2007. ولم تتواصل المبادرة نظراً لضرورة إعداد عمليّة تطبيق اللامركزيّة على البرنامج، ولكن تم الحصول على بعض الأفكار المثيرة للاهتمام بشأن كينيّة جمع المعلومات لتحسين الرصد والإبلاغ.

22- بيد أن تجربة عام 2008 أظهرت أن تعميم استبيان ليس كافياً. وفي الواقع، فإن حجم مشاريع البرنامج ومدتها يؤديان إلى بروز عائق نظراً إلى أن المحصلات/النتائج يحتمل أن تكون كبيرة وقابلة للقياس بعد إنهاء المشاريع فقط. وهكذا، وبينما أجريت عمليّات الرصد والإبلاغ بخصوص النتائج التي تحققت خلال مدة المشاريع التي سيتم تعزيزها من خلال العمل الجاري بشأن تحديث وتنقيح دورة المشروع وأدوات الدعم ذات الصلة، فإنه لا يمكن في معظم الحالات تقييم الحصيلة/النتيجة المتأثية عن نواتج مشاريع البرنامج بشكل مجدٍ إلا بعد مرور بعض الوقت على انتهاء المشروع ذاته. ولكن عندما يتعيّن الاضطلاع بهذا التقييم، لا تتوافر الموارد البشريّة والماليّة اللازمة للقيام بهذه المهمة.

23- لذلك تقترح الأمانة تخصيص نسبة 0.4 في المائة من اعتمادات البرنامج لكل فترة سنتين (حوالي 430000 دولار أمريكي) لدعم عمليّة تقييم المكاتب الميدانيّة للنتائج بعد إنهاء المشاريع في البلدان المائة وخمسة وأربعين التي تتلقى مساعدات البرنامج. ومن شأن هذا التدبير أن يمكّن المكاتب الميدانيّة من تعيين مستشار لمدة قصيرة لجمع المعلومات من أصحاب المصلحة الوطنيين وللقيام بزيارة ميدانيّة لاستعراض التطورات التي حدثت منذ إنهاء المشروع، وغيرها من المبادرات التي من شأنها تيسير عمليّة جمع البيانات الكافية. ويرى البعض أيضاً أن توافر كميّة ولو صغيرة من الموارد الماليّة يمكن أن يشكل حافزاً قوياً للمكاتب الميدانيّة للمساهمة بنشاط و بانتظام في تقديم التقرير عن نتائج البرنامج.